التقرير السنوي لامتثال صناديق بنك أبوظبي التجاري الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة لأحكام الشريعة الإسلامية لعام ٢٠٢٥

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

عملاً بالمتطلبات المنصوص عليها في القوانين واللوائح والمعايير ذات الصلة، ترفع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة («اللجنة») الخاصة بالصناديق إلى حضراتكم التقرير السنوي للجنة بشأن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للصناديق التالية («الصناديق»)، وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

١. صناديق بنك أبوظبي التجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة –صندوق أسهم دول مجلس التعاون الخليجي
٢. صناديق بنك أبوظبي التجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة –صندوق الصكوك العالمي
٣. صناديق بنك أبوظبي التجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة –الصندوق الإسلامي المتوازن

مسؤولية لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

وفقًا للمتطلبات الرقابية ولائحة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية التنظيمية، تتمثل مسؤولية اللجنة في القيام بالرقابة الشرعية على جميع أنشطة واستثمارات الصناديق، والتحقق من التزام الصناديق بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك ضمن إطار القواعد والمبادئ والمعايير الصادرة عن الهيئة العليا الشرعية ، بهدف التأكد من امتثال الصناديق لأحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام الصناديق بأحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا لقرارات وفتاوى وآراء الهيئة العليا الشرعية، وقرارات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وضمن إطار القواعد والمبادئ والمعايير الصادرة عن الهيئة العليا الشرعية فيما يتعلق بجميع أنشطة الصناديق، كما يتحمل مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

رأي لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بشأن حالة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية للصناديق

استنادًا إلى المعلومات والإيضاحات التي تم تزويدنا بها بغرض التحقق من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، خلصت اللجنة، وبدرجة معقولة من الاطمئنان، إلى أن أنشطة الصناديق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، باستثناء حالات عدم الالتزام – إن وُجدت – كما هو موضح في التقارير ذات الصلة. كما أصدرت اللجنة التوجيهات اللازمة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في هذا الشأن.

وقد استندت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في تكوين رأيها، كما هو موضح أعلاه، حصريًا إلى المعلومات التي تمت مراجعتها من قبل اللجنة خلال السنة المالية.

حرر في: ٢٠٢٦/٣/٢٦

أ. د. جاسم الشامسي (الرئيس والعضو التنفيذي للجنة الرقابة الشرعية الدّاخلية)